الأمم المتحدة

S/٢٠٠٤/٥٢

مجلس الأمن

Distr.: General
٢٠ January ٢٠٠٤
Arabic
Original: English

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام بشأن التوصيات التي أعدتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالبيان الرئاسي الصادر في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/PRST٢٠٠٣/١٢/) الذي طلب فيه مجلس الأمن مني أن أقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ التوصيات التي قدمتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى وسط أفريقيا (S٢٠٠٣/٦٥٣/) المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢ - ويستعرض التقرير حالة تنفيذ التوصيات التي قدمتها بعثة مجلس الأمن فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

ثانيا - جمهورية الكونغو الديمقراطية[(١)]

٣ - أشارت بعثة مجلس الأمن، التي زارت جمهورية الكونغو الديمقراطية في مطلع شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في تقريرها إلى أنها آثرت التركيز على عدد محدود من المسائل التي تستوجب الاهتمام العاجل. وتتضمن هذه المسائل تنصيب الحكومة الانتقالية وتشكيل جيش وطني موحد؛ والحالة السائدة في بونيا وشمال كيفو؛ وضرورة ممارسة بلدان المنطقة نفوذها الإيجابي بشأن الحالة السائدة؛ ووضع حد للإفلات من العقاب.

٤ - وفي هذا الصدد، أوصت البعثة مجلس الأمن بأن يكون جاهزا للتعهد بتقديم دعمه التام للحكومة الانتقالية التي يُزمع تشكيلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول

(١) نوقشت التطورات التي استجدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ زيارة بعثة مجلس الأمن في التقرير الرابع عشر الذي قدمه الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S٢٠٠٣/١٠٩٨/) المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٢٢٠١٠٤ ٢٢٠١٠٤ ٠٤-٢٠٨١١(A)
٠٤٢٠٨١١

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وبمناشدة الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف تقديم جميع المساعدات الممكنة لإعمار البلد، بما في ذلك تشكيل قوات مسلحة وأجهزة شرطة موحدة وقادرة. وبالنسبة للحالة السائدة في إيتوري، أوصت البعثة مجلس الأمن، لدى تحديده التدابير الرامية إلى إعادة إحلال السلام في بونيا وتوطيده ودفع العملية السياسية في إيتوري قدما، بأن يأخذ في اعتباره القيود السوقية الشديدة التي ستعاني منها أي قوة دولية وشيوع غياب القانون والعنف، إلى جانب التقارير الواردة عن إمدادات الأسلحة التي تدخل البلد من مصادر خارجية. كما أوصت البعثة مجلس الأمن بممارسة مزيد من الضغط على الأطراف، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء المنطقة على السواء، للعمل على منح بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الضمانات اللازمة التي تكفل لها الاضطلاع بأنشطة التحقق. وفي ما يخص حالة حقوق الإنسان، أوصت البعثة مجلس الأمن بأن ينظر في الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لوضع حد للإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخذا منها في الاعتبار الصلة القائمة بين استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل غير مشروع وتواصل الصراع، أوصت البعثة مجلس الأمن بأن يكون جاهزا للنظر بعناية في التوصيات التي سيقدمها فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية في ما كان في ذلك الحين تقريره القادم، ولاتخاذ إجراءات بناء عليها.

إنشاء المؤسسات الانتقالية

٥ - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الذي صادف الذكرى السنوية الثالثة والأربعين لاستقلال البلد، وقع الرئيس كابيلا مرسوما عين بموجبه أعضاء الحكومة الانتقالية التي ضمت ٣٦ وزيرا و ٢٥ نائبا للوزراء أتوا من الجهات والكيانات الثمانية التي شاركت في الحوار بين الأطراف الكونغولية. وتسلم جميع الوزراء ونواب الوزراء الجدد مهامهم رسميا في الفترة الممتدة بين يومي ١٨ و ٢٤ تموز/يوليه، وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد مجلس الوزراء أول جلسة له برئاسة الرئيس كابيلا. وفي ٨ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الوزراء مجموعة شاملة من أهداف السياسة العامة، من بينها إزالة جميع العوائق التي تحول دون إنشاء شبكة إذاعية وصحفية وتلفزيونية وطنية؛ وتشكيل جيش وطني متكامل وقوة شرطة وطنية متكاملة؛ ومواءمة الرسوم الجمركية والضرائب؛ والعمل بسرعة على تشكيل وحدات متكاملة من الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة الجديدة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونشرها في إيتوري. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الوزراء سلسلة من مشاريع المراسيم تتعلق بتنظيم الحكومة ومختلف الوزارات والأمانة العامة للحكومة وسير أعمالها.

٦ - وتقلدت الجمعية الوطنية التي تضم ٥٠٠ عضو ومجلس الشيوخ الذي يضم ١٢٠ عضوا سلطتيهما رسميا في كينشاسا في ٢٢ آب/أغسطس. ومنذئذ، اعتمد المجلسان التابعان لمجلس النواب الانتقالي نظامهما الداخلي. وبدأت الجمعية الوطنية دورتها العادية الأولى في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الحكومة الانتقالية البرنامج الشامل الذي ستنفذه في الفترة الانتقالية، الذي أقرته الجمعية الوطنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، إضافة إلى وضع توصيات بشأن إدخال عدة تعديلات على طريقة الانتخابات وإدارة الشركات العامة. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الوزراء عدة مراسيم ذات صلة بتشكيل لجنة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهيئة وطنية تعنى بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبتمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارتها، وبتشكيل وحدة شرطة متكاملة في كينشاسا، وباللجنة الانتخابية المستقلة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، اتسم اعتماد التشريعات اللازمة ببطء نسبي. وعليه، وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بدأ مجلس النواب الانتقالي دورة استثنائية لإنجاز الأعمال المتأخرة التي تعوق النظر في التشريعات الرئيسية اللازمة للفترة الانتقالية واعتمادها.

٧ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، دعا ممثلي الخاص إلى عقد أول اجتماع في كينشاسا للجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية التي منذئذ تعقد اجتماعات منتظمة. وتضم اللجنة دبلوماسيين مقرهم كينشاسا ويمثلون الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن واللجنة الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي (جنوب أفريقيا وزامبيا وموزامبيق) وأنغولا وبلجيكا وغابون وكندا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وفي اجتماع عقد بين اللجنة والرئيس كابيلا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اتفقت جميع الأطراف على أنه في الوقت الذي ينبغي فيه للمعنيين الكونغوليين الرئيسيين في الحكومة الانتقالية تولي زمام عملية السلام وقيادتها، تقدم اللجنة الدولية المساعدة والدعم أثناء المرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد، كان للمشورة التي قدمتها اللجنة وتدخلها في الوقت المناسب دور رئيسي في كسر الجمود الذي ساد بين الأطراف بشأن مسائل عدة أثناء العملية التي أفضت إلى تشكيل المؤسسات الانتقالية.

إيتوري

٨ - في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) الذي أذن فيه، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بنشر لواء من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إيتوري. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، اضطلعت هذه البعثة بالمسؤوليات التي نقلت إليها من قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات التي انسحبت تماما من المنطقة بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر. واعتبارا من ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، شرعت بعثة

الأمم المتحدة في إنفاذ سياسة إخلاء المناطق من السلاح التي اعتمدتها الإدارة المؤقتة في إيتوري، وذلك عن طريق تنفيذ عمليات تطويق وبحث في بونيا والمناطق المحيطة بها بغية إعادة الشعور بالأمن في البلدة والسيطرة على الفصائل المسلحة.

٩ - والمرحلة الأولى من توسع بعثة الأمم المتحدة عسكريا خارج بونيا جارية على قدم وساق. وفي هذا الصدد، تضطلع البعثة بمهام استطلاع لنشر قوات في المستقبل، وتجري تقييما للحالة الأمنية وتحقق في الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان وتنفذ أنشطة لحماية الأطفال، وتقيم اتصالات مع الزعماء المحليين والقادة السياسيين والفصائل المسلحة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كانت قد أنشئت خمسة مراكز لسرايا عسكرية في إيغا باريير وبوغورو ومارابو وفاتاكي وتشوميا - كازنيي. ويعتزم توسيع رقعة الانتشار العسكري لتشمل مناطق حساسة أخرى في إيتوري، بما فيها شمال المنطقة.

١٠ - وينبغي التذكير بأن الغرض من الانتشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة في إيتوري هو إحلال الاستقرار في المنطقة لتمكين الإدارة المؤقتة فيها من الشروع في أعمالها ولتيسير إدماجها في عملية الانتقال الوطنية، التي تشمل استعادة سلطة الدولة ومؤسساتها. وهذا ما حدا بالبعثة إلى دعم الإدارة المؤقتة التي مضت في النمو نفوذا وقوة بفعل إشراك المجموعات المسلحة والسكان المحليين في أنشطتها عن طريق آلياتها القائمة. ويشارك أعضاء من الإدارة الانتقالية بانتظام في مهام الاستطلاع التي تجري خارج بونيا، حيث تُعقد اجتماعات مع السلطات المحلية والسكان لإطلاعهم على تفاصيل عملية السلام. كما نظمت الإدارة الانتقالية مسيرات سلمية ناجحة في البلدة وهي تحل المشاكل ذات الصلة بالمنازل المحتلة بشكل غير شرعي في بونيا. والغرض من انتشار البعثة خارج بونيا هو تيسير توسيع نطاق سلطة هذه الإدارة ليشمل أجزاء أخرى من إيتوري في المستقبل.

إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن

١١ - في ضوء دمج القوات المسلحة التابعة للأطراف المتحاربة، وبعد مفاوضات هامة ضمت جميع الأطراف، قامت اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بناء على طلب اللجنة الوطنية للمتابعة، باقتراح صيغة لتقاسم السلطة من أجل مساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن دمج القيادة العليا. وأسفرت المباحثات الإضافية التي ضمت الأطراف الكونغولية، التي أدى فيها دور الوساطة مصطفى نيازي، مبعوثي الخاص، وفوديساي سيدني موفامادي، وزير الحكومة المحلية وحكومة المقاطعات في جنوب أفريقيا، عن توقيع مذكرة تفاهم في ٢٩ حزيران/يونيه بشأن الجيش والأمن، نصت على إسناد الرتب العليا في القيادة العليا للقوات المسلحة. وفي ٦ آب/أغسطس، تم التوصل

إلى اتفاق لإسناد المهام في ثلاث مناطق عسكرية إلى الحكومة السابقة؛ وفي منطقتين إلى كل من حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)؛ بينما تولى كل من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (الوطني)، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسانغاني/حركة التحرير) وميليشيات المايي - مايي، المهام في منطقة من المناطق. وفي ١٩ آب/أغسطس، وبعد أن ناقشت الأطراف مسألة المرشحين لتقلد المناصب، وقع الرئيس كابيلا مراسيم عين بموجبها رؤساء أركان القوات المسلحة، وقادة المناطق العسكرية العشرة ونوابهم. غير أنه في هذه الآونة الحرجة، وفضلا عن تعيين كبار القادة العسكريين وقادة المناطق وإنشاء وحدة شرطة متكاملة ووحدة شرطة للتدخل السريع عما قريب في كينشاسا، والمسعى الذي تقوده حكومة بلجيكا لتشكيل أول فرقة متكاملة وموحدة في كيسانغاني، ما زال هناك شيء من الغموض النسبي يلف طرائق دمج القوات المسلحة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة هيكلتها، أو إنشاء وحدة شرطة كونغولية وطنية.

١٢ - وفي ما يتعلق بدعم إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية، التقى وفد من الحكومة الانتقالية، ترأسه وزير المالية وضم تسعة وزراء مثلوا جميع جهات الحكومة الانتقالية، مع الشركاء في التنمية في باريس في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لعقد اجتماع كفريق استشاري لمدة يومين. وترأس الاجتماع البنك الدولي وحضره ممثلون من ١٥ بلدا من البلدان المانحة و ١٧ منظمة دولية. وأثنى المشاركون على الحكومة الانتقالية للتقدم الذي أحرزته منذ تشكيلها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، واقروا بأن مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعمه يشكل عنصرا أساسيا من العناصر التي تؤدي إلى نجاح إعادة توحيد البلد وانتعاشه. وأعلن البعض منهم عن تقديم مساهمات مالية والبعض الآخر أكدها، بما في ذلك مساهمة تبلغ نحو ١,٠٨ بليون دولار ستصرف في عام ٢٠٠٤ ومساهمة قدرها ١,٢ بليون دولار ستسدد في عام ٢٠٠٥، وتعهدات بتقديم مساهمات تجاوزت ٣,٩ بلايين دولار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وأشارت بعض الجهات المانحة إلى أن مساهماتها ستبقى على هذا المستوى في السنوات القادمة، غير أنها سترتفع على الأغلب إذا ما تواصل التقدم على الجبهتين السياسية والاقتصادية كلتيهما.

وضع حد للإفلات من العقاب

١٣ - يرتبط وضع حد للإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتباطا وثيقا ببسط سيادة القانون. إذ أن استعادة سيادة القانون وتعزيزها في جمهورية الكونغو الديمقراطية من شأنهما أن يدعما عملية الانتقال للعمل على خلق بيئة مستقرة يمكن أن تسود فيها سيادة

القانون فضلا عن إنشاء المؤسسات والهيئات التي تُعطي معنى لمفهوم سيادة القانون. وبدأ الاتحاد الأوروبي في إجراء تقييم شامل لقطاع القضاء في هذا البلد وذلك بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومات بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة. ويُتوقع أن يقدم هذا التقييم، الذي بدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، توصيات تتعلق باستعادة إدارة العدالة لقدراتها وتعزيز هذه القدرات مع إيلاء اهتمام خاص لتنظيم أجهزة القضاء والشرطة والسجون وعملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتوقع البعثة الانتهاء من صياغة هذه التوصيات في الربع الأول في عام ٢٠٠٤ وتقديم استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل أعدتها جهات مانحة مختلفة بشأن إصلاح المؤسسات المعنية بسيادة القانون والعمليات المتعلقة بذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٤ - وفي غضون ذلك، اعتمد مفهوم مؤقت للعمليات خاص بما تضطلع به البعثة من أنشطة ذات صلة بسيادة القانون. ويشمل تقديم الدعم الفوري لإنشاء هيئة قضائية للطوارئ في إيتوري؛ واقتراح إجراءات دعما لجهود المصالحة الوطنية التي ترمي، ضمن ما ترمي، إلى إنصاف ضحايا سوء المعاملة في الماضي والحيلولة دون تكرارها حاليا وفي المستقبل، وذلك عن طريق العمل على كفالة وجود أنظمة أساسية لسيادة القانون؛ وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان عن طريق إدراج جوانب تتعلق بحقوق الإنسان في عمليات بناء القدرات؛ وتقديم الدعم لإصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية ومسائل القضاء الجنائي ذات الصلة. وأنشئت داخل البعثة هيئة جديدة تتألف من وحدة مكرسة لمسألة سيادة القانون، وذلك لمؤازرة فرقة العمل المعنية بسيادة القانون التي ستشكل عما قريب. وتضم هذه الوحدة ممثلين من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

١٥ - وبالنسبة لإيتوري، ونظرا لحالة حقوق الإنسان المقلقة التي وصفت أعلاه، تقوم بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الفرنسية والحكومة الانتقالية بتنسيق جهودها لكي يعاد بسرعة تشكيل هيئة قضائية في بونيا. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظم اجتماع مشترك مع وزير العدل الكونغولي لمناقشة تعيين موظفين لإحياء مؤسسات الشرطة والقضاء والسجون في إيتوري. وأعربت البعثة عن استعدادها دعم هذه المؤسسات بعدة وسائل من بينها توفير الأمن ووسائل النقل للموظفين. ومنذئذ، أنجزت عمليات ترميم سجن بونيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عينت الحكومة الانتقالية قضاة محققين لإيفادهم إلى بونيا. ويتوقع أن يتم إيفادهم وإيفاد أفراد شرطة كونغوليين إضافيين في الأسابيع القادمة. ويتعين أن تكون عمليات الإيفاد هذه الخطوة الأولى في درب ملء الفراغ الفعلي على

مستوى القدرة القضائية في بونيا الذي ساهم في تواصل هذا الجو من الإفلات المتفشي من العقاب في المنطقة.

تحسن العلاقات الإقليمية

١٦ - تكاثفت الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها منذ إنشاء الحكومة الانتقالية. ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، دعا الأمين العام إلى عقد اجتماع رفيع المستوى لرؤساء الدول وكبار الممثلين لأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلا عن أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وموزامبيق، في نيويورك، بغية بدء صفحة جديدة في عملية السلام. واعتمد الاجتماع إعلانا للمبادئ بشأن علاقات حُسن الجوار والتعاون، وهو الإعلان الذي أعاد فيه الحاضرون تأكيد احترام سيادة بلدان بعضهم بعضا وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي؛ واتفقوا على الامتناع عن التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية لبلدان بعضهم بعضا. ووعدت البلدان المعنية أيضا بالامتناع عن أي عمل يهدف بشكل جزئي أو كلي إلى زعزعة استقرار بعضها بعضا أو سلامتها الإقليمية، و الحيلولة دون تقديم الأسلحة والدعم بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الجماعات المسلحة التي تقاتل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشُجعت البلدان المعنية خلال الاجتماع على تحويل التزاماتها إلى أعمال ملموسة، ويشمل ذلك إعادة فتح البعثات الدبلوماسية، وتنمية العلاقات التجارية، وإيجاد حل لمسألة اللاجئين، وتطبيع عمليات مراقبة الحدود، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، زار شارلز موريغاندي، وزير خارجية رواندا، كينشاسا لأول مرة منذ اندلاع الصراع. وخلال زيارته، أدلى ببيان أمام الملأ عبر فيه عن دعم الرئيس بول كاغامي للحكومة الانتقالية وأعلن أن البلدين قد دخلا عهدا جديدا من علاقاتهما الثنائية وسيعملان سويا من أجل استتباب السلام. كما قررت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إعادة فتح سفارتيهما في كيغالي وكينشاسا، واستحداث آليات لتبادل المعلومات. ووافقت بعثة منظمة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة للحكومتين من أجل إقامة آلية مشتركة لمعالجة مسائل نزع سلاح المقاتلين الروانديين وتسريحهم وإعادتهم إلى وطنهم، ولا سيما منهم أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا الإنترهاموي الذين ما زالوا في الأراضي الكونغولية. وزار مبوسا نياموسي، وزير التعاون الإقليمي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، كيغالي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سعيا إلى زيادة تطوير التعاون بين البلدين في المستقبل. وفي أعقاب مؤتمر قمة رؤساء دول جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجنوب أفريقيا في بريتوريا، أصدرت رواندا وجمهورية الكونغو

الديمقراطية، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بيانا مشتركا تعهدتا فيه بإيجاد ''سبل جديدة لإنهاء العمل الذي بدأته آلية التحقق عن طريق طرف ثالث''.

١٨ - واجتمع أندروالي أووزو، وزير الدولة الأوغندي للنقل، بمسؤولي الحكومة الانتقالية في كينشاسا لدراسة سبل تحسين الفرص التجارية داخل المنطقة. وزار وزير التعاون الإقليمي بجمهورية الكونغو الديمقراطية كامبالا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة المسائل المعلقة في اتفاق لواندا. كما وجهت جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعوة إلى حكومة أوغندا رسميا لإيفاد سفيرها المعين في وقت سابق من العام إلى كينشاسا. وفي مبادرة موازية، زار جان - بيير بيمبا، نائب الرئيس، كامبالا في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، واستقبله يويري موسيفيني رئيس أوغندا. وعلاوة على ذلك، اجتمع مسؤولو جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا في ٦ كانون الأول/ديسمبر بكامبالا في إطار الاجتماع المشترك الثاني المعني بشؤون الدفاع، وقرروا إنشاء لجنة ثنائية للاستخبارات الأمنية مشتركة بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمشاركة بعثة منظمة الأمم المتحدة، وذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

استغلال الموارد الطبيعية

١٩ - في رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S٢٠٠٣/١٠٢٧/)، أحلت إلى رئيس مجلس الأمن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشير التقرير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية شهدت، منذ صدور التقرير السابق للفريق المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S٢٠٠٢/١١٤٦/، المرفق)، عددا من التطورات السياسية المهمة التي توجت بالوحدة الوطنية في تموز/يوليه ٢٠٠٣، وذلك بالموازاة مع اشتداد القتال في الجزء الشرقي من البلاد، ولا سيما في مقاطعة إيتوري. ويظل الاستغلال غير القانوني أحد المصادر الرئيسية لتمويل المجموعات الضالعة في استمرار الصراع. وأضاف التقرير أن هذا الاستغلال قد اتسم على مدى السنة الماضية بالتنافس الشديد بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية رغبة منها في ترسيخ سيطرتها على الإقليم بل وتوسيع نطاقها في بعض الحالات. بيد أن انتقال السيطرة من القوات الأجنبية إلى المجموعات المسلحة أدى عموما إلى تراجع مؤقت في حجم الموارد المستغلة بطريقة غير قانونية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، أشار التقرير إلى أن الفريق ما انفك يلقي الضوء على الحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال مراقبة استغلال الموارد الوطنية الكونغولية وتنظيمها. ولقد حان الوقت للعمل من أجل بلوغ ذلك الهدف في ظل الوحدة المتحققة. وإلى جانب توسيع نطاق سلطة الحكومة، يتعين فورا إجراء عدد من الإصلاحات المؤسسية

للتمكن من مراقبة الحدود بفعالية، وتعزيز القدرات في مجال مراجعة الحسابات، وحل مؤسسات الموارد المعدنية الكبرى المملوكة للدولة. ويمثل الكشف بالكامل عن الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية خطوة مهمة أولى في هذا الصدد. ويعد التعاون ووضع تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي أمرين مهمين كذلك.

٢١ - واستجابة لتقرير الفريق، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST٢٠٠٣/٢١/) حث فيه المجلس جميع الدول المعنية، وخاصة دول المنطقة، على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء الأنشطة غير القانونية بالشروع في تحرياتها الخاصة استنادا إلى المعلومات التي جمعها الفريق. كما شجع الدول ومنظمات قطاع التجارة والهيئات المتخصصة على رصد التجارة في المواد الخام الواردة من المنطقة. وأكد المجلس أن إعادة بسط سلطة الدولة على جميع أرجاء البلد، فضلا عن إنشاء الإدارات المختصة، يشكلان عنصرين من العناصر الحاسمة لإنهاء نهب الموارد الطبيعية. وشجع المجتمع الدولي على توفير المساعدات اللازمة للحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لبلوغ تلك الغاية.

ثالثا - بوروندي[٢]

٢٢ - أوصت بعثة مجلس الأمن في تقريرها بما يلي: (أ) أن يدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى دعم البعثة الأفريقية في بوروندي من خلال تزويدها بالمساعدة المالية والسوقية الكافية، وأن يدعو الأمين العام إلى توفير الخبرة المناسبة؛ (ب) وأن يحث المجلس البلدان المانحة على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمري باريس وجنيف ومواصلة متابعة هذه المسألة عن كثب مع الدوائر المالية الدولية؛ (ج) وأن يقدم المجلس المساعدة إلى بوروندي لوضع حد للإفلات من العقاب وأن ينظر بعناية في طلب الحكومة من أجل إنشاء اللجنة القضائية الدولية للتحقيق على النحو المنصوص عليه في اتفاق أروشا؛ (د) وتقديم الدعم للجهود التي يبذلها رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية تشجيعا للتسوية بين جبهة الدفاع عن الديمقراطية والحكومة الانتقالية، وفقا لعملية أروشا للسلام.

تقديم الدعم للبعثة الأفريقية في بوروندي

٢٣ - تجري وكالات الأمم المتحدة مشاورات منتظمة مع البعثة الأفريقية في بوروندي منذ نشرها هناك. وفي هذا السياق، تقدم وكالات الأمم المتحدة في بوجومبورا المساعدة للبعثة الأفريقية في نطاق ولاياتها، بتوجيه سياسي من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وفي

(٢) نوقشت التطورات الحاصلة في بوروندي منذ زيارة بعثة مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/٢٠٠٣/١١٤٦) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٠ أيلول/سبتمبر وقع الموظف المسؤول المعين مذكرة تفاهم، باسم فريق الأمم المتحدة القطري، مع البعثة بشأن ترتيبات الأمن لموظفي الأمم المتحدة الذين سيوفدون في بعثات إلى مواقع معسكرات الإيواء.

٢٤ - واكتمل انتشار البعثة الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وتوجد في الميدان حاليا جميع القوات التي ساهمت بها جنوب أفريقيا وإثيوبيا وموزامبيق - حوالي ٠٠٠ ٣ جندي - في البعثة. ومنذ إنشاء موقع معسكر الإيواء الأول للبعثة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ارتفع عدد المقاتلين السابقين في صفوف الحركتين السياسيتين المسلحتين الموقعتين على اتفاق وقف إطلاق النار في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ - قوات التحرير الوطنية (ألان موغابارابونا) وجبهة الدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو انديكنغوروكي) - ارتفاعا طفيفا، حيث يصل الآن إلى ٢١٨ مقاتلا. ولم يُنشأ موقع إضافي منذ ذلك الحين، نظرا للحاجة إلى تحسين تخطيط عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنسيقها عموما، بما في ذلك حشد الموارد المالية والسوقية الكافية.

٢٥ - ويضطلع الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات بعمل جبار في بوروندي رغم التحديات التي يواجهانها. وقدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الدعم، على أساس ثنائي، لنشر القوات الإثيوبية والموزامبيقية، على التوالي. كما قدمت ألمانيا وإيطاليا وهولندا مساهمات مالية للبعثة الأفريقية في بوروندي. وبناء على طلب الاتحاد الأفريقي، أرسلت الأمم المتحدة في عدة مناسبات خبراء تقنيين إلى بوجومبورا وأديس أبابا لتقديم المساعدة في إعداد ميزانية البعثة الأفريقية. بيد أن البعثة الأفريقية تواجه عددا من المشاكل التي قد تعرض للخطر إسهامها القيم من أجل المضي قدما في عملية السلام. وبفضل أنشطة الدعوة وجهود حشد الموارد التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ووكالاتها هناك، وافق الاتحاد الأوروبي على أن يوفر ٢٥ مليون يورو من "الاعتماد باء" (الأنشطة غير المبرمجة) من الأموال المخصصة لبوروندي ضمن الاعتماد التاسع من صندوق التنمية الأوروبي. كما وجهت رسالة في كانون الأول/ديسمبر إلى قادة البلدان والمؤسسات المانحة أناشدهم فيها أن يقدموا مساهمات سخية للبعثة. وقد ردت بعض البلدان إيجابيا بالفعل على الدعوة.

٢٦ - وأنشئت لجنة وطنية للتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بموجب مرسوم رئاسي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وستقوم هذه اللجنة بتحديد عملية التسريح وإعادة الإدماج ومراقبة تنفيذها بالتعاون مع البعثة الأفريقية في بوروندي واللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار. وتضطلع الأمانة التنفيذية للجنة بالأنشطة اليومية المتعلقة بتلك العملية. وسوف تعطى الأولوية لتسريح الأطفال الجنود.

٢٧ - وشرعت وكالات الأمم المتحدة في بوجومبورا في تقديم المساعدة للبعثة الأفريقية والحكومة الانتقالية في ميادين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، وذلك بتوجيه سياسي من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وقد أكملت أعمال التخطيط والتحضير التقنية بمشاركة الأطراف المعنية كافة. ووضعت الصيغة النهائية لمشروع خطة العمليات المشتركة للمجموعات المسلحة البوروندية ومشروع دليل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مستهل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وسيعرض المشروعان على اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار للنظر فيهما.

٢٨ - وعقدت الأمم المتحدة يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حلقة عمل مشتركة بين الوكالات ناقشت خلالها إمكانية تنظيم برنامج مشترك للأنشطة دعما لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بوروندي. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد اجتماع في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي برئاسة مشتركة بين ممثلي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الإفريقي، وبمشاركة رئيس اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار والممثل القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة تناول الطلب الذي رفعه الرئيس ندايزاي بخصوص تقديم دعم سوقي للمقاتلين في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية في مناطق التجمع. ومنذ ذلك الحين، تسلّمت الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية لفائف بلاستيكية لاستخدامات الإيواء.

٢٩ - وحظيت أنشطة اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار بزخم جديد مع وصول ممثلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية (أنكورونزيزا) إلى بوجومبورا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وباستثناء قوات التحرير الوطنية (رواسا)، أصبحت جميع الأطراف ممثلة حاليا تمثيلا كاملا داخل اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار وتشارك فيها مشاركة فعالة. وقد أُرسِلت في منتصف كانون الأول/ديسمبر بعثة استطلاع إلى المواقع التي اقترحتها البعثة الأفريقية في بوروندي من أجل ''مناطق التجمع قبل نزع سلاح'' المجموعات المسلّحة و ''مراكز التسريح''. وتقع مراكز التسريح الثلاثة التي اقترحتها البعثة الأفريقية في بوروندي وزارها أعضاء اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار في مقاطعة بوبانزا (شمال غرب بوروندي)، ومقاطعة غيتيغا (في وسط بوروندي) ومقاطعة بوروري (جنوب بوروندي). وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أرسلت اللجنة بعثة استطلاع أخرى واتّخذت قرارا رسميا بشأن هذه المسائل خلال جلستها العامة المعقودة في التاريخ نفسه. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، وصل رئيس اللجنة الفرعية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكان منتظرا وصول رئيس اللجنة الفرعية للاتفاق الفني بشأن القوات في ١٣ كانون الثاني/يناير.

٣٠- وأُحرِز بعض التقدم فيما يتصل بإعادة المحاربين البورونديين من جمهورية الكونغو الديموقراطية إلى وطنهم. ففي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعادت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٥١ من المحاربين البورونديين السابقين و ١٠ من المعالين إلى وطنهم بوروندي. فمنذ شباط/فبراير ٢٠٠٣ تجمع أولئك المحاربون البورونديون السابقون التابعون لقوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية في مركز المرور العابر في أدي كيفو التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والواقع على بعد ٣٠ كيلومترا شمال بوكافو. وقد نُقِلَ المحاربون البورونديون السابقون إلى مركز اللاجئين في غاتومبا حيث عنيت بهم اللجنة الوطنية لإعادة تأهيل المنكوبين قبل نقلهم إلى مناطقهم الأصلية. ومن المأمول أن تشجّع عمليات العودة هذه من تبقى من المحاربين السابقين فيعودوا بدورهم إلى وطنهم بوروندي.

الدعم المقدم من الجهات المانحة تحقيقا للانتعاش الاقتصادي

٣١ - قد حذّرت بشدة في تقريري (S٢٠٠٣/١١٤٦/) من إمكانية فقدان المؤشرات الباعثة للأمل في السلام بالرغم من التطورات المشجعة في عملية السلام في بوروندي وذلك ما لم تقترن بها تحسينات في ظروف السكان المعيشية ''كعائد للسلام''. لذا، دعوت مجتمع المانحين إلى تقديم مساعدة شاملة لبوروندي من خلال التعجيل بسداد التبرعات التي التُزِمَ بها في باريس وجنيف. ووفقا لمصادر الحكومة الانتقالية، فإن مستوى السداد كان بطيئا للغاية. فهي لم تتسلم سوى ١٠ في المائة فقط من مجموع التبرعات المعلنة لمشروعاتها في هذين المؤتمرين اللذين عقدا عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١.

٣٢ - وفي الدورة السادسة عشرة التي عقدتها لجنة رصد التنفيذ في بوجومبورا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وجه ممثلي الخاص، الذي يرأس اللجنة، نداء إلى مجتمع الجهات المانحة طلب فيه منها أن تحرص على القيام بشكل فعال وسريع على تقديم مبالغ كبيرة بغية تمكين الحكومة الانتقالية من مواجهة التحديات الرئيسية التي يتعرض لها البلد وتطبيق الإصلاحات والبرامج اللازمة من أجل إعادة إحلال سلام دائم في بوروندي وتدعيم أسسه.

٣٣ - وفي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نظمت الحكومة الانتقالية، بالاشتراك مع حكومة بلجيكا وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منتدى شركاء التنمية في بوروندي لمعالجة أربع مسائل: (أ) مساعدة المنكوبين (ضحايا الحرب) والمشردين داخليا؛ (ب) مساندة البرنامج الوطني دعما للحكم الرشيد؛ (ج) مساعدة الميزانية وميزان المدفوعات؛ و (د) دعم الإصلاح في قطاعي الدفاع والأمن. وشارك الرئيس ندايزاي في

مؤتمر الجهات المانحة في بلجيكا الذي جمع ممثلين عن البلدان المانحة الرئيسية والمنظمات المالية الدولية. وقد حضر عني ممثّلي الخاص هذا الاجتماع الهام.

٣٤ - وضمن منظومة الأمم المتحدة، أُطلقت مبادرات أخرى لتقديم مساعدة لإنعاش الاقتصاد في بوروندي. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٣ وفي سياق المناقشة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، شكّل المجلس الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي.

٣٥ - وفي بيان أدلى به رئيس الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أشار إلى زيارة الفريق إلى بوروندي من ١٩ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وإلى ما أبداه الفريق من إعجاب بالعمل الذي أنجزته حكومة بوروندي تمهيدا لتحقيق التنمية المستدامة وتهيئة الظروف الملائمة تشجيعا لمشاركة المجتمع الدولي لدعم هذه الجهود. وأقر بما يواجه البلد من تحديات اقتصادية واجتماعية، لا سيما مع العودة المتوقعة لأعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، وشدّد على أنّ هذه الحالة تستدعي دعما دوليا قويا لبوروندي وشراكة حقيقية بين البلد وشركائه في التنمية. وسيرفع الفريق، الذي كان ممثلا في منتدى بلجيكا، تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التنظيمية لعام ٢٠٠٤ التي ستعقد يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير.

٣٦ - وعلى الجانب الإنساني، أصدرت الأمم المتحدة وشركاؤها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ النداء الموحّد لعام ٢٠٠٤ الذي طلبت فيه الحصول على ٧١ مليون دولار لتلبية احتياجات البورونديين الإنسانية. وفي العام الماضي، لم تتم تلبية سوى ٣٧,٧ في المائة من الاحتياجات المحددة في النداء الموحد لعام ٢٠٠٣. لذا، أحثّ البلدان المانحة بشدة على تعزيز دعمها لجهود المساعدة الإنسانية في بوروندي.

الجهود الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب

٣٧ - تثير حالة حقوق الإنسان في بوروندي قلقا شديدا. فالتقارير ما زالت تفيد عن تعرض المدنيين للقتل، ووقوع حالات اعتقال واحتجازات تعسفية، وحالات اغتصاب وعنف جنسي، وتجنيد إجباري للأطفال الجنود وعدم كفاءة جهاز العدالة. فمرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان إما أنهم لا يعاقبون أو إنّ المحاكمات غالبا ما تكون بطيئة للغاية أو لا تلبي المعايير الدولية المتفق عليها للمحاكمات العادلة.

٣٨ - وسوف تستمر قضية الإفلات من العقاب، لا سيما مسألة الاتهامات بارتكاب جرائم الحرب، في تعكير صفو الساحة الاجتماعية والسياسية في بوروندي في المستقبل القريب، وقد تشكّل تهديدا كبيرا لعملية السلام. واعتمد اتفاق أروشا مفهوم الحصانة المؤقتة

للتعامل مع الجرائم الإنسانية التي ارتكبت في الماضي كوسيلة تجيز البدء في المصالحة الوطنية وعملية مداواة الجروح خلال الفترة الانتقالية. ودعا الاتفاق أيضا إلى إقامة هياكل وآليات لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب.وتتمثل إحدى أهم ركائز هذه العملية في إنشاء لجنة لاستجلاء الحقائق والمصالحة التي يتوقع أن تؤدي دورا أساسيا في عملية المصالحة. ولكن للأسف، تأخر اعتماد البرلمان للقانون المتعلق بلجنة استجلاء الحقائق والمصالحة بسبب الخلاف بين المجموعتين السياسيتين الرئيسيتين اللتين تشكلان المؤسسات الانتقالية، وهما مجموعة السبعة ومجموعة العشرة.

٣٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وبمناسبة الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى بوروندي، أكدت السلطات البوروندية أنها قد تخطّت جميع المصاعب وأنّ لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة سترى النور في القريب العاجل، على الأرجح خلال الدورة البرلمانية التي تعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وتتعاون لجنة رصد التنفيذ عن كثب مع المؤسسات الانتقالية على بلورة طرائق لإنشاء لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة.

٤٠ - ولا يمكن إحلال سلام دائم في بوروندي ما لم تتم المحاسبة على الانتهاكات السابقة والحالية لحقوق الإنسان. ولهذه الغاية، وضع المكتب الميداني التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رغم الموارد المحدودة المتاحة، مشروعات تهدف إلى رصد حالة حقوق الإنسان وتعزيز الجهاز القضائي والمساعدة على إقامة مجتمع مدني وإثراء ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع البوروندي. وسيساعد المكتب، الذي يركز على تطبيق اتفاق أروشا، إذا ما أُتيحت له الموارد، على بناء قدرة لجنة حقوق الإنسان التابعة للحكومة وشبكات القيادات النسائية والصحفيين المعنيين بحقوق الإنسان.

٤١ - وفي ما يتعلق بالطلب الذي تقدمت به الحكومة إلى مجلس الأمن لإنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق، فإنّ الأمم المتحدة مستعدّة لتقديم المساعدة والنصح وفقا لما يرتئيه المجلس في هذا الصدد.

دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التسوية بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا)

٤٢ - قدّم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دعمه الشامل بما فيه الدعم الدبلوماسي والمالي لمبادرة التيسير والسلام الإقليمي وللإطراف البوروندية. وساهمت هذه الجهود في وضع الصورة النهائية للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر والموقع في دار السلام بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا). واعتمدت الجمعية الوطنية الانتقالية الاتفاق الشامل

لوقف إطلاق النار في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في حين اعتمده مجلس الشيوخ في الحادي والعشرين من الشهر ذاته، الأمر الذي أتاح لممثلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) العودة إلى بوجومبورا والمشاركة في المؤسسات الانتقالية.

٤٣ – وجرى حتى الآن تطبيق الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بطريقة مرضية نسبيا ووفقا للجدول الزمني المتفق عليه. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، شكّل الرئيس ندايزاي مجلسا جديدا للوزراء يضم ٢٧ عضوا، بينهم أربعة من أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عيّن الرئيس ندايزاي العميد أدولف نشيميريمانا، رئيس الأركان السابق في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا)، كنائب رئيس الأركان في قوات الدفاع الوطني البوروندية.

٤٤ – وتولى أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، الذين عيِّنوا في مجلس الوزراء، مهام وظائفهم بشكل رسمي، ومنهم السيد بيير غنكورونزيزا، قائد الحركة الذي عُيِّن وزيرا للدولة لشؤون الحكم الرشيد والتفتيش العام.

٤٥ – وفي الخطاب الذي وجّهه الرئيس ندايزاي إلى الشعب البوروندي بمناسبة حلول العام الجديد، دعا جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى التعجيل بعملية التنفيذ وتحديد آجال محددة للتنفيذ. وكانت استجابة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) استجابة إيجابية إذ أعلن المجلس أنه، وإن لم يتمكن من الوفاء بالمهلة المحددة في ٥ كانون الثاني/يناير، فإنه سيبذل قصارى جهده كي يتجمع محاربوه في مناطق التجميع بحلول ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٤٦ – وفي ٦ كانون الثاني/يناير، وقّع الرئيس ندايزاي على مرسوم تعيين ٣٣ عضوا في القيادة العسكرية العليا المشتركة، ٢٠ عضوا من الجيش و ١٣ عضوا من قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا). وقد تمّت التعيينات طبقا للاتفاق الفني بشأن القوات الذي جرى توقيعه في بريتوريا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي اليوم نفسه، وقع الرئيس مرسوما آخر حدّد فيه ولاية القيادة المشتركة. ويتوقّع من القيادة أن تقترح على الحكومة حجم قوات الدفاع الوطنية الجديدة وهيكلها، مع مراعاة النسب المئوية التي نصّ عليها الاتفاق الفني بشأن القوات.

٤٧ – وتضطلع القيادة المشتركة كذلك بمهمة الإشراف على برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بالمحاربين المتمردين السابقين وبناء أسس الثقة بين القوات

المسلّحة والمحاربين السابقين في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية وغيرها من الحركات التي وقّعت مع الحكومة على اتفاقات وقف إطلاق النار. وسوف يجري تشكيل وحدة أمن مشتركة قبل تأسيس قوة الدفاع الوطنية الجديدة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

رابعا – الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى

٤٨ – رأت بعثة مجلس الأمن في تقريرها أنّ تنصيب الحكومة الكونغولية الانتقالية والنجاح في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في بوروندي يمكن أن يمهدا السبيل أمام إمكانية عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

٤٩ – وخلال الأشهر الستة الأخيرة، أدى التقدم الذي شهدته عمليتا السلام في كلّ من جمهورية الكونغو الديموقراطية وبوروندي إلى بروز زخم جديد داعم للمؤتمر. فقد أحرزت البلدان الأساسية التي ستشارك في المؤتمر، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبدعم من الجهات المانحة، تقدما في وضع تصميم للعملية يعزّز الحوار الموضوعي في ما بينها خلال الأشهر المقبلة ويبعث أملا كبيرا في تحقيق النجاح.

إطلاق إشارة بدء العملية التحضيرية في الاجتماع الأول للبلدان الأساسية (حزيران/يونيه ٢٠٠٣)

٥٠ – عيّنت البلدان الستة الأساسية في المؤتمر منسقين وطنيين اجتمعوا للمرة الأولى في نيروبي يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. واتفقوا في ذلك الاجتماع على عقد المؤتمر الدولي المقترح وأطلقوا إشارة بدء العملية التحضيرية.

٥١ – وعلى النحو المشار إليه في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/٢٠٠٣/١٠٩٩) حول الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، فإنّ اجتماع نيروبي، المعقود تحت رعاية كلٍّ من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كان أساسيا في تحديد اتجاه المؤتمر في المستقبل، والتعريف بأهدافه وموضوعاته وهيكله وتشكيله وبرنامجه الزمني الأولي.

٥٢ – ودعما لهذه العملية، شجّع المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي خلال اجتماعه الذي عقد في مابوتو من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ رئيس الاتحاد على مواصلة جهوده لضمان نجاح المؤتمر. وفي إطار المسعى نفسه، وبعد الإحاطة التي أدلى بها ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، اعتمد مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بيانا رئاسيا

(S/PRST٢٠٠٣/٢٣/) تناول فيه المؤتمر على وجه التحديد ورحّب بالتقدم المحرز، ودعا الأطراف المعنية إلى متابعة هذه الخطوة الأولية بجهود مكثفة، وناشد بلدان المنطقة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة السياسية والدبلوماسية والمالية والتقنية.

تشكيل مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)

٥٣ - وثمة تطور آخر هام يتمثّل في تشكيل مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى خلال الاجتماع الذي عقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف وحضره كبار الممثلين عن ٢٨ بلدا و ١٠ مؤسسات متعددة الأطراف. وسوف تكون هذه المجموعة، التي يتشارك في رئاستها كل من كندا وهولندا، شريكا مهما إذ تقدّم الدعم السياسي والدبلوماسي والتقني والمالي خلال عملية التحضير للمؤتمر. وتعمل حاليا، اللجنة التنفيذية للمجموعة على وضع الصيغة النهائية لوثيقة تعرّف بالطرق المالية لدعم أنشطة العملية التحضيرية.

مناقشة سبيل المضي قدما إلى الأمام في الاجتماع الثاني للبلدان الأساسية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)

٥٤ - أثناء انعقاد الاجتماع الثاني للمنسقين الوطنيين في نيروبي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أولى المنسقون الوطنيون من البلدان الأساسية أهمية للتطورات الأخيرة التي شهدتها العملية التحضيرية، وناقشوا سبيل المضي قدما إلى الأمام واعتمدوا التقارير والتوصيات التي يجري تناولها أدناه بشأن المؤتمر.

٥٥ - الهدف والأولويات - وفقا لما اتفق عليه في الاجتماع الأول للمنسقين الوطنيين المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ واستنادا إلى توصيات رؤساء الدول في المنطقة، أعاد الاجتماع التأكيد على أنّ المواضيع الأربعة المعتمدة بشأن المؤتمر (S٢٠٠٣/١٠٩٩/) مترابطة في ما بينها ومتساوية من حيث الأهمية ويجب أن تحظى بالتالي بمعاملة متساوية ومتزامنة. وقد يخرج المؤتمر بميثاق أمن واستقرار وتنمية من شأنه أن يعزّز مجموعة من السياسات والبرامج التي تعنى بمسائل ملموسة ترتبط بكل من المواضيع الأربعة. وفي مجال السلام والأمن، يتوقّع أن يواصل الميثاق تعزيز وتوسيع نطاق إعلان المبادئ بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون الموقع بين أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديموقراطية ورواندا في الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٥٦ - المشاركة - أكّد الاجتماع ضمّ زامبيا إلى مجموعة البلدان الأساسية التي ارتفع عدد أعضائها بذلك إلى سبعة (أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديموقراطية ورواندا وزمبيا وكينيا). ورأى الاجتماع أنه يلزم إجراء مزيد من المشاورات مع

عواصم كلٍّ من هذه البلدان حول مسألة توسيع نطاق البلدان الأساسية لكي تشمل دولا أخرى. وفي حين أعرب الاجتماع عن تقديره لمشاركة بلدان أخرى في المؤتمر، شعر كذلك بالحاجة إلى تحديد معايير العضوية بحيث لا يفقد المؤتمر وقعه من جراء مشاركة فضفاضة أكثر من اللزوم. وتقرّر مواصلة مناقشة مسألة توسيع نطاق العضوية بعد الاجتماع بالمنظمات الأفريقية دون الإقليمية يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في أديس أبابا. وبحلول ذلك الحين، يكون كل من المنسقين الوطنيين قد حصل على ردّ من السلطات المعنية في بلده.

٥٧ - الجدول الزمني - نظرا للتأخيرات في تشكيل بعض اللجان التحضيرية الوطنية وتشغيلها، إما بسبب تطورات سياسية وطنية محدّدة (جمهورية الكونغو الديموقراطية) أو بسبب الصعوبات المرتبطة بالدعم المالي، ساد إجماعٌ حول ضرورة تعديل الجدول الزمني الذي أقرّه الاجتماع المعقود في حزيران/يونيه. لذلك، اتّجهت المقترحات نحو عقد الاجتماع الأول لوزراء الخارجية خلال الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ومؤتمر القمة الأول في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسوف يتّخذ قرار نهائي بشأن الجدول الزمني الجديد الكامل بعد اجتماع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية المزمع عقده يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في أديس أبابا. ويهدف هذا الاجتماع، الذي سيحضره المنسقون الوطنيون، إلى وضع مخطّط لمختلف برامج ومشروعات المنظمات الأفريقية دون الإقليمية ذات الصلة، بحيث يتم تفادي الازدواجية في العمل وتتعزّز الجهود المشتركة الرامية إلى بلوغ أهداف المؤتمر.

٥٨ - وبعد ذلك الاجتماع، سوف تحتّم الضرورة القيام بأسرع ما يمكن بعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي الأول للّجان التحضيرية الوطنية الذي يتوقع عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٤ والذي سيشكّل على المستوى الإقليمي بداية مناقشات تتناول تفصيلا مضمون البرامج التي يتوقع أن يتناولها المؤتمر الدولي وأولويتها. ومع ذلك، فإنه بدون رصد الاعتمادات الضرورية في الميزانية للموظفين والموارد الأخرى اللازمة لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ستشهد العملية التحضيرية بالضرورة تأخيرا بل ويمكن حتى أن تتأثر بشدة.

خامسا - ملاحظات

٥٩ - حقق تنصيب الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورات إيجابية في البلد. وتحسنت البيئة الأمنية في الشرق. وبزغت بوضوح دلائل إعادة التوحيد الوطني،

وخاصة استئناف النقل والروابط التجارية التي تربط المدن في الأقاليم التي كانت منقسمة في السابق. وأحرز تقدم كبير أيضا في تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها وزادت بشكل يفوق التوقعات سرعة عجلة نزع سلاح العناصر الرواندية والأوغندية والبوروندية المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادة توطينها أو إعادتها إلى أوطانها. وأحرز تقدم أيضا على المستوى الوطني في السعي لتحقيق أهداف العملية الانتقالية بما في ذلك اعتماد مراسيم تتعلق بالانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء وحدة شرطة متكاملة توفر الأمن للقادة والمؤسسات في المرحلة الانتقالية. وتعد هذه تطورات مشجعة وهامة وخاصة في ضوء سنوات الحرب والانقسام التي عمت البلد.

٦٠ - ولا يزال يتعين مع ذلك على الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها بذل الكثير من الجهد من أجل تحقيق أهداف الاتفاق الشامل. ويلزم ترتيب واضح للأولويات من الاحتياجات لضمان إحراز النجاح في المرحلة الانتقالية بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون وتأمين حقوق الإنسان وإجراء انتخابات. ويجب علاوة على ذلك أن تواصل الحكومة بسط سلطتها في أرجاء البلد. وفي ما يتصل بإصلاح قطاع الأمن، فإنه على الرغم من التوصل إلى توافق عام في الآراء فيما يتصل بهيكل القوات المسلحة الجديدة، فلا يزال يتعين اتخاذ قرارات حاسمة بشأن كيفية تخطيط إصلاح القوات العسكرية وتنفيذ هذا الإصلاح. وتنطبق الحالة ذاتها على إصلاح الشرطة. وتعد هذه القرارات ضرورية لتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبينما يُبذل عمل في مجال حقوق الإنسان، فسيتعين في الوقت ذاته بذل جهود ضخمة ومستدامة في ما يتصل بتعزيز الجهاز القضائي ومؤسسات حقوق الإنسان لوضع حد للإفلات من العقاب.

٦١ - ورغم أن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأ في التطور من وضع متأزم إلى وضع إيجابي، وإن كان ببطء، ومن تطورات تشهدها المرحلة الانتقالية إلى سلام مستدام، فمن المهم أن يواصل مجلس الأمن تركيز اهتمامه على احتياجات البلد. فعند دعم الحكومة الانتقالية في عملها، يجب بذل كل جهد لضمان أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد على جميع المستويات وأن يستخدم النفوذ المناسب المتاح له. وثمة تطور يحظى بالترحيب في هذا الصدد يتمثل في زيادة قوة ونفوذ اللجنة الدولية لدعم المرحلة الانتقالية في الأشهر الستة الماضية. وعلاوة على ذلك فإن تواجد ونفوذ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشرق آخذ في التزايد أيضا، وتدعم البعثة قدرتها على المساعدة في بسط سيادة القانون بما في ذلك إصلاح الشرطة وإجراء انتخابات. ولكن لا يزال الدعم المالي والسياسي من جانب البلدان المانحة الرئيسية يشكل أمرا حاسما، وخاصة في مجالات إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والانتخابات من أجل إرساء أسس التحول إلى دولة ديمقراطية.

٦٢ - وأحرز تقدم كبير في بوروندي في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن، وتحسنت احتمالات تحقق السلام في بوروندي تحسنا كبيرا. ومن المأمول أن يسفر إعلان بالبيهوتو/قوات التحرير الوطنية (رواسا) بالدخول في مناقشة مع الرئيس ندايزاي عن خطوات ملموسة تؤدي إلى انضمام هذه الحركة في النهاية إلى معسكر السلام.

٦٣ - ولا تزال بوروندي تواجه تحديات ضخمة، فالفترة الانتقالية من المتوقع أن تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بعد إجراء انتخاب الرئاسة والجمعية الوطنية. وسيظل التزام المجتمع الدولي لازما مع دخول عملية السلام مرحلة جديدة حاسمة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دور الدعوة السياسية الذي يضطلع به وأن يستمر في تقديم دعمه المالي والسوقي والتقني إلى بوروندي.

٦٤ - وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم دعم ضخم إلى الحكومة الانتقالية والمؤسسات الانتقالية وسائر الشركاء البورونديين من أجل الوصول إلى نهاية ناجحة لعملية السلام. وستستمر الأمم المتحدة، التي ترأس كل من لجنة رصد التنفيذ واللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار، في رصد التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار، بما في ذلك عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وإعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم والجوانب القانونية والدستورية لعملية المصالحة. ومن المرجح أن توجه الدعوة إلى الأمم المتحدة لتقديم مساعدة انتخابية بمجرد أن تصبح الصكوك القانونية ذات الصلة جاهزة.

٦٥ - وتحسنت بشكل كبير في الأشهر الستة الماضية احتمالات عقد المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى وذلك نتيجة على وجه الخصوص للزخم الذي شهدته عمليتي السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ومع إطلاق إشارة بدء العملية التحضيرية في نيروبي في حزيران/يونيه الماضي، بدأ المخطط التمهيدي للمؤتمر يأخذ شكله. وأعدت البلدان الرئيسية إطارا ستجري في سياقه حوارها ومناقشاتها بشأن المسائل الموضوعية في الأشهر القادمة.

٦٦ - ونتيجة لإطلاق إشارة بدء العملية التحضيرية، زادت أنشطة مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. فإلى جانب أنشطته السابقة، سيتعين على المكتب أن يعقد في الأشهر المقبلة ثلاثة اجتماعات تحضيرية إقليمية هامة ومجموعة من الاجتماعات الإقليمية التي تتناول مواضيع معينة. والموارد من الموظفين المتاحة لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى غير كافية. ولكي يتمكن المكتب من الاضطلاع بالمهام المتزايدة التي أوكلت إليه مؤخرا، فإنه سيحتاج إلى موارد إضافية.